

## الأنشطة الرياضية في الوسط المدرسي - مكانتها في التشريع وعوائق تطويرها -

### Sports activities in the school environment

### Its position in legislation and obstacles to its development

<p>محمد بوراس*</p> <p>جامعة الجزائر 3 ( الجزائر )</p> <p>mohamedbouras7@gmail.com</p>	<p>محمد عماري</p> <p>جامعة الجزائر 3 ( الجزائر )</p> <p>amarimedd16@gmail.com</p>
---	---

المخلص:	معلومات المقال
<p>يكشف الواقع أن مستوى الأنشطة الرياضية المنظمة مدرسيا مايزال بعيدا جدا عن المأمول، حيث لم تجد الرياضة المدرسية مكانتها المرجوة في جسد المنظومة التربوية، أو الرياضية، للعديد من الاعتبارات، بينها استمرار النظرة الدونية للنشاط الرياضي مقارنة مع باقي الأنشطة المدرسية، وضعف المنشآت والهيكل، واستمرار عزوف مشاركة الفتيات عن حصص التربية البدنية والرياضية، وبالأساس في المناطق الأكثر محافظة اجتماعيا، من خلال ارتفاع حالات الإغفاء إلى مستويات غير مبررة.</p>	<p>تاريخ الارسال: 2020/12/22</p> <p>تاريخ القبول: 2020/12/28</p> <p><b>الكلمات المفتاحية:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>✓ الوسط المدرسي</li> <li>✓ التشريع الرياضي</li> <li>✓ الأنشطة الرياضية</li> </ul>
Abstract :)	Article info
<p><i>The reality reveals that the level of school-organized sports activities is still very far from what is hoped for, as school sport has not found its desired place in the educational or sports system, for many considerations, including the persistence of the inferior view of sports activity compared to other school activities, the weakness of the facilities and structures, and the continued reluctance Girls' participation in the physical education and sports class, mainly in the most socially conservative regions, through the high exemptions to unjustified levels.</i></p>	<p>Received 2020/12/22</p> <p>Accepted 2020/12/28</p> <p><b>Keywords:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>✓ Sports activities</li> <li>✓ school environment</li> <li>✓ mathematical legislation</li> </ul>

**1. مقدمة:**

تشكل ممارسة مادة التربية البدنية والرياضية، باعتبارها جزءا أساسيا من التربية بمفهومها العام، اتجاها ضروريا لتحقيق النمو المتوازن عند المتدربين، وتسهيل عمليات التكيف والاندماج الاجتماعي لديهم. ويعد الارتقاء بالنشاط البدني والرياضي، وتعزيز ممارسته، من بين أبرز أهداف المدرسة الجزائرية في مختلف مراحلها، مثلما يبدو من النصوص التشريعية والتنظيمية التي تصدر تباعا لتأطير ممارسة العملية التربوية المتعلقة بالنشاط البدني الرياضي، على الرغم من الاختلالات والنقائص الملحوظة، سواء على المستوى التشريعي، أو عند التطبيق. حيث أن الأغراض والأهداف المرجوة من إقامة الأنشطة البدنية والرياضية، في مختلف أشكالها، إنما يستهدف في النهاية الوصول إلى إنتاج أفراد مؤهلين ذهنيا ونفسيا وعقليا وبدنيا قادرين على خدمة المجتمع ومواجهة التحديات التي تواجهه، كل في مجال اختصاصه، هذا هو الهدف الأكبر للنشاط البدني الرياضي بشكل عام.

وبما أن المدرسة هي المشكلة الأساسية التي يتم فيها صقل مواهب التلميذ/الطفل وتلقينه مختلف أشكال الخبرات، وتوجيهه إلى المجال الذي يكون فيه أكثر حضورا وقدرة على المساهمة والتألق، فإن الرياضة المدرسية تحتل مكانة هامة، ويجب أن تنال هذه المكانة في جسد المنظومة التربوية الوطنية، من خلال توفير الإمكانيات والموارد الكافية بإقامة أنشطة تحقق الأغراض والأهداف التربوية، وايضا من خلال تعديل الصورة الاجتماعية عن الممارسة الرياضية، والتي تظل من أبرز عوائق تطور المنظومة الرياضية في الجزائر، حيث ما يزال قسم كبير من المجتمع يزدري الأنشطة البدنية والرياضية ويرى فيها مجرد ألعاب لتمضية أوقات الفراغ أو الترويح، وهو ما يتجلى للأسف في المكانة المتدهورة لحصة التربية البدنية والرياضية في المدارس، وضعف المعامل التربوي لها، وافتقار أغلب المؤسسات للعتاد البيداغوجي اللازم لتسيير الحصة، وغيرها..

**2. مشكلة البحث:**

يبحث هذا الموضوع في العوامل التي تعيق نهوض الممارسة التربوية في الوسط الرياضي، أو ما يعرف بالرياضة المدرسية، والتي تعرف بأنها "مجموع الأنشطة الرياضية المزولة داخل المؤسسات التعليمية في إطار الجمعية الرياضية المدرسية، والتي تتوج ببطولات محلية وجهوية ووطنية ودولية، يبدع فيها التلاميذ ويبرزون من خلالها كفاءاتهم ومواهبهم.

وبحسب الدراسة الاستطلاعية فإن عوامل التأخير تتوزع بين الإطار التشريعي، نقصا أو غموضا أو عدم كفاية، وبين أطر تقنية وبشرية ومادية أخرى، أهم ملامحها النقص في عدد المؤطرين المتخصصين، أو عدم كفاية العتاد والمنشآت والهيكل، بالإضافة إلى الموانع الاجتماعية المحافظة لدى عدد من قسم واحد من العائلات الجزائرية التي ما تزال غير متقبلة لممارسة الفتيات لأي نشاط تربوي رياضي، إما رفضا للفكرة في حد ذاتها، وإما رفضا للظروف التي تتم فيها الممارسة، بمعنى الاختلاط بين الجنسين في عموم المدارس التربوية بالجزائر، خاصة في مناطق الداخل الجزائري الريفية وشبه الحضرية التي رغم التحولات الاجتماعية التي عرفتها البلاد إلا أنها ما تزال متشددة أمام أي اندماج للفتيات في الأنشطة العامة.

**3. الإشكالية:**

يعمل هذا البحث على الغوص في ثنائية الغرض التربوي ومستوى الممارسة الرياضية في المؤسسات التربوية من خلال طرح السؤالين التاليين:

ما هي أهم الأهداف والأغراض التربوية المرجوة من خلال ممارسة الأنشطة الرياضية في المنظومة المدرسية في الجزائر، في ضوء النصوص التشريعية ذات العلاقة؟

لماذا لم يصل مستوى الرياضة المدرسية إلى ما كان منتظرا منه، كميا من خلال توسع مستوى الانتشار والممارسة، ونوعيا من خلال الأرقام والنتائج؟

#### 4. الفرضيات:

يستهدف المشرع تحقيق جملة من الأهداف والأغراض من خلال تقنين ممارسة الأنشطة البدنية والرياضية، العامة والمدرسية، من أبرزها إعداد الأفراد وتأهيلهم وتعزيز الصحة النفسية والتقليل من الانحرافات وإعداد اجيال من الأبطال، وغيرها. تشير الكثير من المعطيات إلى مؤشرات العجز عن الوصول إل الأهداف المرسومة من وراء تقنين الأنشطة الرياضية في المؤسسات التربوية، من أهمها نظرة المجتمع للرياضة، وتدني المعامل التربوي لحصة التربية البدنية والرياضة في الجدول المدرسي.

#### 5. أهمية وأهداف البحث:

تأتي أهمية موضوع الممارسة الرياضية في المؤسسات التربوية، من كونها تظل هي المشتلة الأساسية لتطوير المنظومة الرياضية الوطنية، للوصول إلى مستوى النخبة والمستوى العالي، بالإضافة إلى الإعدادات التي توفرها في مجالات الصحة البدنية والنفسية وغيرها. كما يهدف البحث إلى إثارة وتسليط الضوء على جملة من النقاط، هي: الانتباه إلى مكانة التربية الرياضية في المنظومة التربوية، وضرورة أن يتم رفع المعامل التربوي لحصة التربية البدنية والرياضية لتلقى العناية اللازمة والاهتمام اللائق من الأولياء ومن المتمدرسين أنفسهم. لفت عناية المؤسسة التشريعية إلى ضرورة إعادة النظر في النصوص الحالية من أجل الرفع من حضور الرياضة المدرسية داخل المنهاج التربوي.

إبراز مواطن الخلل والعجز في ضعف نسب المشاركة في الحصص الرياضية داخل المؤسسات التربوية، وأيضا في الفضاءات الخارجية

#### 6. مفاهيم البحث:

##### 1.6. التربية - التربية البدنية - الرياضة - التشريع - المدرسة.

**التربية:** هي مجموعة العمليات التي بها يستطيع المجتمع أن ينقل معارفه وأهدافه المكتسبة ليحافظ على بقائه، وتعني في الوقت نفسه التجدد المستمر لهذا التراث وأيضا للأفراد الذين يحملونه. فهي عملية نمو وليست لها غاية إلا المزيد من النمو، إنها الحياة نفسها بنموها وتجدها. تعريفات أخرى للتربية.

**التربية الرياضية:** التربية الشاملة المتزنة للفرد في جميع الجوانب البدنية والنفسية والحركية والاجتماعية، كما تساعد على الارتفاع بالمستوى المعرفي والثقافي باختلاف ألوان الأنشطة الرياضية وتعددتها.

**2.6. الرياضة:** هي مهارة تمارس بموجب قواعد متفق عليها بهدف الترفيه أو المنافسة أو المتعة أو التميز أو تطوير المهارات. واختلاف الأهداف من حيث اجتماعها أو انفرادها يميز الرياضات بالإضافة إلى ما يضيفه اللاعبون أو الفرق من تأثير على رياضاتهم. **التشريع:** قيام سلطة المختصة في الدولة بوضع القواعد القانونية في صورة مكتوبة حيث تقوم هذه السلطة بوضع قواعد ملزمة لتنظيم العلاقات في المجتمع طبقا للإجراءات المقررة لذلك بمعنى أن التشريع كمصدر من مصادر القانون يقصد به عملية سن القواعد القانونية و إخراجها بألفاظ و إجراءات معينة بواسطة سلطة مختصة بذلك.

##### 3.6. التربية البدنية: الأهداف والأغراض

الهدف كما عرفه (بوكوالتر) هو: "نص شامل للغرض البعيد للبرنامج ودليل لتوجيه واختيار الأغراض والأنشطة وطرق التدريس" (الشافعي، 2008، 93).

أما الغرض - حسب (بوكوالتر) أيضا فهو "نص يتبع الهدف ويخضع له. يقل عنه في الأهمية ويزيد عنه في العائد من حيث المدى، فهو دليل لاختيار محتوى البرامج والأنشطة والنتائج".

أما النتائج فهي " عناصر خاصة كمحصلة للتعليم والعملية التعليمية، فهي أقل في ترتيبها من الأغراض. فالقوة والمهارة والمعرفة تعتبر نتائج لأي برنامج تأهيلي في ميدان يتعلق بالعملية التربوية، بدنياً".

## 7. الدراسات السابقة:

### 1-دراسة وليامز

حدد العالم (وليامز) ثلاثة أغراض أساسية لممارسة الرياضة التربوية، هي:

- أغراض فنية، كالمهارات والقوة والتحمل وباقي اختصاصات القوة العضوية.
- أغراض مرتبطة، وتمثل في معالم المعرفة والفهم والإدراك.
- أغراض مصاحبة، ويعبر عنها بالأغراض بعيدة المدى، كالتقدير والاتجاهات والمثل، بمعنى مسار التوجهات الكبرى للفرد في المستقبل.

أما هدف التربية البدنية، حسب (وليامز)، فهو توفير القيادة الفعالية والإمكانيات الكافية من أجل إتاحة الفرصة للفرد والجماعة للعمل في مواقف من شأنها تحقيق الصحة البدنية والسلامة العقلية والتكيف الاجتماعي (الخولي، 1996، 31).

### 2-دراسة بوكوالتر:

في هذه الدراسة يحدد بوكوالتر هدف التربية البدنية كالاتي:

" إن هدف التربية البدنية هو المساعدة على نمو وتكامل وتكيف الفرد، بدنياً وعقلياً واجتماعياً، من خلال الإرشاد والتوجيه التعليمي والاشتراك في الأنشطة المختلفة، كالنشاط التوفيقى والجمباز، وممارسة ذلك كله طبقاً لمعايير اجتماعية وصحية".

كما قسم (بوكوالتر) الأغراض إلى قريبة وبعيدة:

-أغراض قريبة: كالنمو العضوي واللياقة البدنية.

-غراض بعيدة: كالصحة والأمن واستغلال أوقات الفراغ.

### 3-دراسة هاريسون كلارك:

حدد هذا العالم أربعة أغراض أساسية ومستمرة للتربية البدنية (الخولي، 32)، هي:

- اللياقة البدنية: وتعرف بالقدرة على القيام بأعباء الحياة اليومية بنشاط ويقظة دون تعب مفرط، مع بقاء طاقة للتمتع بوقت الفراغ الملاحق للفرد، ولمواجهة الطوارئ المفاجئة.

- الكفاية الاجتماعية: ويقصد بها التنمية السليمة للمستويات السلوكية المرغوب فيها، مع القدرة على التعامل والتكيف مع الآخرين. والكفاية الاجتماعية مصطلح يشير إلى سمات تتميز بها أخلاقيات وشخصية الفرد. كما تتضمن العلاقات الخاصة داخل المجتمع الديمقراطي، الذي يصبح لرأي الفرد تأثير في اتخاذ القرارات وتعديلها.

- الكفاية التربوية: وتعرف بأنها تنمية الفرد من خلال نماذج من الاستخدام المبدع والنافع وسعة الخيال لحياة وقت الفراغ. فالتفسير الحضاري للحياة العصرية وما صاحب ذلك من زيادة كبيرة في وقت الفراغ جعل الحاجة إلى الأنشطة التربوية أمراً ضرورياً، ليس فقط من أجل التمتع بوقت الفراغ، بل من أجل تغيير التكرار الممل الناتج من روتين العمل اليومي (حسانين، 2003، 181).

- الثقافة: ويُعنى بها الزيادة الزاخرة للخبرة الإنسانية من خلال الأنشطة البدنية، والتي تؤدي بدورها إلى فهم وتقدير أفضل للبيئة التي يجد فيها النشء نفسه جزءاً منها. ولقد كان المفهوم الكلاسيكي للثقافة يتحدد بالمجالات التقليدية للفكر الإنساني، كالفلسفة والأدب والفن والموسيقى. ومن النادر أن تعتبر التربية البدنية- ومنذ أيام الإغريق- مصدراً من المصادر الحضارية المؤثرة. وهذا

التخلف بالاعتراف بالتربية البدنية في هذا المجال إنما يرجع في جزء منه إلى المفهوم العام للثقافة الذي ما يزال يسيطر على عقول المربين بشكل عام (عويس، 1994، 22).

وقد أدركت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم هذه التعريفات المختلفة لأغراض وأهداف التربية البدنية والرياضة فأصدرت توصيتها بأن " كل فرد في حاجة إلى توازن محكم في نموه الثقافي والبدني والأخلاقي الذي لا يمكنه أن يتحقق إلا باستفادة الجميع من التربية البدنية ومن النشاطات الرياضية". وهو ما أدركه المشرع الجزائري عند الحديث عن أهمية التربية البدنية والرياضة بقوله: "تلعب التربية البدنية والرياضة دورا حاسما في الازدهار الجسماني والمعنوي للفرد وفي حماية صحة السكان وإنتاج قيم ثقافية وأخلاقية وتجسيد التضامن بين الشعوب". (Choque, 2016, 105).

#### 8. الدراسة النظرية:

#### 1.8. الأهداف والأغراض في التشريع الجزائري

#### في قانون 13-05 المؤرخ في 23 جويلية 2013

المادة 2: تعتبر الأنشطة البدنية والرياضية عناصر أساسية للتربية تساهم في التفتح الفكري للمواطنين وتهيئتهم بدنيا والمحافظة على صحتهم.

تشكل الأنشطة البدنية والرياضية عاملا لترقية الشباب وتهيئتهم وكذا تدعيم التماسك الاجتماعي.

المادة 3: ممارسة الأنشطة البدنية والرياضية حق معترف به لكل المواطنين دون تمييز.

المادة 4: تعد ترقية الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها من الصالح العام.

#### القانون 04-10 المؤرخ في 14 أوت 2004:

المادة 2: تساهم التربية البدنية والرياضة اللتان تعتبران عنصرين أساسيين للتربية في التفتح الفكري للمواطنين وتهيئتهم بدنيا والمحافظة على صحتهم. تشكل التربية البدنية والرياضة عاملا هاما في ترقية الشباب اجتماعيا وثقافيا وفي تدعيم قيم التماسك الاجتماعي.

المادة 3: تعد ترقية وتطوير التربية البدنية والرياضة من الصالح العام.

#### الأمر 95-09 المؤرخ في 25 فبراير 1995:

المادة 2: تتمحور المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضة في سياق منسجم يساهم خاصة فيما يلي:

- تفتح شخصية المواطنين فكريا وتهيئتهم بدنيا والمحافظة على صحتهم.

- تربية الشبيبة وترقيتها اجتماعيا وثقافيا.

- تعزيز التراث الوطني الثقافي والرياضي.

- تطور مثل التقارب والصدقة والتضامن باعتبارها عوامل التماسك الوطني.

- محاربة الأمراض الاجتماعية بترقية القيم الأخلاقية المرتبطة بالخلق الرياضي.

- التمثيل المشرف للوطن في محافل المنافسات الرياضية الدولية.

#### القانون رقم 89-03 المؤرخ في 14 فبراير 1989:

تهدف المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضة إلى المساهمة في:

- تفتح شخصية المواطن بدنيا وفكريا.

- تربية الشباب.

-المحافظة على الصحة وتطوير الكفاءات المنتجة لدى العمال.

- تجنيد المواطنين وتدعيم الكفاءات الدفاعية.

- إثراء الثقافة الوطنية بإنتاج القيم الثقافية والمعنوية.

- تحقيق مثل التقارب والتضامن والصدقة والسلم بين الشعوب.

-التحسين المستمر لمستوى النخبة قصد ضمان المثل المشرف للبلاد على الساحة الرياضية.

- الأمر رقم 76- 81 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976:

المادة 1: التربية البدنية والرياضية عامل ل:

التفتح البدني والمعنوي لجميع المواطنين.

تنمية القدرات المنتجة لدى العمال المفكرين منهم واليدويين.

- تعبئة الجماهير الشعبية من أجل الدفاع عن مكاسب الثورة الاشتراكية.

الملاحظ أن جميع التشريعات تدور حول نفس الأغراض والأهداف التي قدمها كل من وليامز وبوكوالتر وكلاارك، لكن بشكل غير منظم أحيانا، ويعود هذا إلى واضي التشريعي الجزائري كانوا يتحركون في سياق تاريخي وسياسي وإيديولوجي غير متناسق، وغير ثابت، بالنظر إلى التباينات التي عرفت الجزائر في المراحل المختلفة التي وضعت فيها التشريعات السابقة: (1889-1976-1995-2004-2013).

### 2.8. الطبيعة التربوية للتربية البدنية والرياضية:

إن حصة التربية البدنية والرياضية تدرج في نفس النسق التربوية العام، ومن خلال وجود التلاميذ في جماعة منظمة وبقيادة المعلم، فإن عملية التفاهم تتم بينهم في إطار القيم والمبادئ للروح الرياضية، التي تكسبهم الكثير من الصفات التربوية بحيث تقوم على تنمية السمات الأخلاقية كالطاعة والشعور بالصدقة والزمالة والمثابرة والمواظبة، وتدخل صفة الشجاعة والقدرة على اتخاذ القرار ضمن عملية تأدية الحركات والواجبات مثل: القفز في الماء والمصارعة، حيث كل من هذه الصفات لها دور كبير في تنمية الشخصية للتلميذ. (البسيوني وآخرون، 95).

ولحصة التربية البدنية والرياضية في الجسد التربوي أهمية بالغة سواء من حيث غناها بالأهداف والأغراض التربوية، أو من حيث الاستهدافات تحققها بنينا وعقليا ونفسيا وجماليا وعاطفيا وشعوريا وحركيا، وغيرها ( سعد ونيللي، 1998، 121).

### 3.8. الرياضة المدرسية والتربية البدنية: تلازم وتعارض

يتلازم مفهوما التربية البدنية والرياضة المدرسية في العملية التربوية والتكوين العام للشباب المتمدرس. وتقيم الرياضة المدرسية مع التربية البدنية علاقة مزدوجة:

- علاقة امتداد وتكامل، بنفس العناية الرامية إلى تكييف النشاط الرياضي مع المستويات العقلية للتلميذ.

- علاقة قطعية، تتوضح على مستويين اثنين:

الأول من حيث أن الممارسة الإرادية للرياضة في المدرسة تتعارض مع مبدأ إلزامية مادة التربية البدنية والرياضية (في نص قانون 04-10 ما يلي: تعليم التربية البدنية والرياضية إجباري في كل أطوار التربية الوطنية. ويدرج تدريسها كمادة إلزامية في برامج التربية والتكوين والتعليم المهنيين، وتتوج بامتحانات).

الثاني من حيث أن مدرس التربية البدنية هو في الغالب منشط الجمعية الرياضية المدرسية. فباعتباره مدرسا فهو يقوم بالتكوين العام للكفاءات والشروط المتعلقة بنوع من النجاعة والمردودية اللحظية. وباعتباره منشط الجمعية

الرياضية المدرسية، فهو يسمح بإبراز القدرات الخاصة بكل تلميذ. ويكون الهدف واحدا في كلتا الحالتين: مصلحة التلميذ عبر نشاطين مختلفي الطابع والرهان.

#### 4.8. الرياضة في المدرسة الجزائرية: المكانة والدور

تعمل التربية البدنية والرياضية على تحفيز الجسم وتقويته، كما تساعد على تأهيل التلميذ الممارس نفسيا واجتماعيا وثقافيا، كما تمكنه من اكتساب آليات الملاحظة الدقيقة والتفكير العلمي والتركيز والإصغاء والاستيعاب السريع والمبادرة والإبداع والثقة في النفس، وهو ما يلخصه المثل الإنساني الشائع: (العقل السليم في الجسم السليم).

ولم يعد خافيا، اليوم، أن الخبراء والمختصين قد حسمو أن الممارسة الرياضية قد أصبحت مجالا تربويا أساسيا، وحددوا أهمية النشاط البدني الرياضي من وجهة النظر النفسية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية، بما يسهم في تأهيل التلميذ في المدرسة أو الطالب في الجامعة، أو الممارس الحر، على أداء وظيفته الاجتماعية على أقدر وجه ممكن، فالتوازن النفسي الذي يتأتى من خلال الممارسة الرياضية، ولو كانت لعبية خاصة، أكبر من أن تحصى.

لكن وعلى الرغم من ارتباط هذه الوظائف الهامة بالممارسة التربوية للرياضة، إلا أن قسما في المجتمعات المتأخرة عن السياقات الاجتماعية والتربوية الحديثة، وبينها الجزائر، ما يزال ينظر إلى الرياضة كما لو أنها نشاط ثانوي، فرعي، أو خارج عن البرنامج الدراسي الرسمي، كل أهدافه تتمثل في سد الفراغ وتضييع الوقت وتشويش انتباه التلميذ عن المواد التي تصنف عادة أساسية في المسارات الدراسية من الابتدائي إلى الجامعة. وذلك على الرغم من أن المجتمعات المتقدمة أصبح تولي لحصة التربية الرياضية دورا بارزا في المنهاج المدرسي، من خلال منهاج علمي متأسس على مجموعة من الخبرات توفرها المدرسة للتلاميذ، سواء كانت هذه الخبرات داخل الصف أو خارجه شريطة أن تكون هذه الخبرات تحت إشراف قيادة واعية، بقصد مساعدتهم على النمو الشامل المتزن في جميع النواحي، العقلية والثقافية والرياضية والاجتماعية والنفسية.

وتتمثل الممارسة الرياضية التربوية المتعارف على تسميتها بالتربية البدنية والرياضية في التعليم الإجمالي للنشاطات البدنية والرياضية المخصصة لتنمية وإصلاح وتحسين القدرات النفسية الحركية للطفل والمراهق في الوسط التربوي. وتتمارس هذه الرياضة من خلال حصص في المؤسسة وحصص في الهواء الطلق. ويتشكل ميدان تدخلها من القطاعات الكبرى للحياة الاجتماعية وتوجد في عالم التكوين والتربية (المدرسة، الجامعة، التكوين المهني)، وفي ميدان إعادة التأهيل (طرق نفسية حركية)، وفي الترفيه (العدو، القفز..)، وكذلك في ميدان التنافس.

وعلى الرغم من العلاقة الاستمرارية والحتمية القائمة بين الرياضة المدرسية والنخبة الرياضية، باعتبار أن المواهب تكتشف في المدارس مبكرا، إلا أنه - في الجزائر - لم يتم التكفل بالنشاط البدني الرياضي في الوسط المدرسي بصفة مناسبة، حيث تطرح العديد من المشاكل منها نقص المناصب المالية، ضعف الاعتمادات المخصصة، عدم كفاية المنشآت والتجهيزات، وعدم ملاءمتها إن وجدت (في أحيان كثيرة)، بالإضافة إلى ظاهرة اللجوء المبالغ فيه إلى شهادات الإعفاء، ولذلك أمكن القول إن مستويات الممارسة المسجلة في الرياضة المدرسية، تبقى ضعيفة جدا، مقارنة بالعدد الهائل للمتمدرسين.

وإذا كانت مختلف النصوص والتنظيمات التشريعية كلها تجعل من النشاط البدني الرياضي مادة إجبارية في الوسط التربوي على غرار، مواد اللغات والرياضيات والعلوم والفيزياء وغيرها، إلا أن المعطيات الواقعية تؤكد أن مادة التربية البدنية والرياضية ماتزال مادة اختيارية بامتياز في معظم المؤسسات التربوية.

معطيات العجز

لكن الأداء العام للمنظومة الوطنية للرياضية المدرسية يبدو متضررا من عدة نواح لم يتم التكفل بها على الوجه الأمثل، على الرغم من تراكم ملاحظات الخبراء والمعطيات الميدانية منذ أكثر من 20 سنة.

### الإعفاء:

نص القرار رقم 65 مؤرخ في 12 جويلية 2018، الذي يحدد كفاءات تنظيم الجماعة التربوية ويسيرها، في المادة 41 منه على أنه "تكتسي ممارسة التربية البدنية والرياضية أهمية بالغة في الحياة المدرسية، ولا يمكن إعفاء أي تلميذ من حصص التربية البدنية والرياضية إلا لأسباب صحية، يمنح الإعفاء من حصص التربية البدنية طبيب الصحة المدرسية وإن تعذر فطبيب محلف"، بينما تنص المادة 42 على أنه "يشجع التلاميذ على الانخراط في النوادي والجمعيات المنشأة داخل مؤسسة التربية والتعليم في إطار النشاطات الثقافية والعلمية والرياضية".

وقبل هذا القرار، نص القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 أكتوبر 1997، المتضمن شروط الإعفاء من حصص التربية البدنية والرياضية على أنه (في المنظومة التربوية تعتبر التربية البدنية مادة مقرر في جميع مستويات التعليم وإجبارية في الامتحانات الدراسية- شهادة البكالوريا وشهادة التعليم الأساسي- ويستثنى من هذه الحالة العامة التلاميذ الذين لا تسمح لهم حالتهم الصحية بممارسة الرياضة. ومن ثم يمنح الإعفاء بناء على شهادة طبية تبين الحالة المرضية الحقيقية للتلميذ، والممنوحة بعد فحص طبي معمق). لكن الواقع والإحصاءات الرسمية تؤكد أن ظاهرة الإعفاء من الممارسة العملية للتربية البدنية والرياضية في المدارس قد تطورت في اتجاهات مقلقة للغاية، لاسيما في الأوساط الريفية، والمحافظة تحديدا، والتي ماتزال ترفض ممارسة البنت للنشاط الرياضي أساسا، وفي جو الاختلاط في أغلب الحالات. وقد زاد تجذر هذه النظرة الإقصائية والعدمية- بمبرراتها الاجتماعية المؤسسة- في تحويل مقياس التربية البدنية والرياضية إلى مادة اختيارية بالمطلق، رغم أن النصوص الرسمية تؤكد على أنها إلزامية، كسائر المواد الأساسية الأخرى.

على سبيل المثال والتوضيح، سجلت شهادة البكالوريا في مادة التربية البدنية والرياضية سنة 2005- تاريخ إنشائها- نسبة كبيرة في ولاية العاصمة بلغت 26.27 بالمئة من مجموع الممتحنين وهو رقم مهول حيث يقترب من الثلث، رغم أن العينة أخذت من ولاية العاصمة التي يفترض في أن سكانها قد ابتعدوا عن الموقف المانع لممارسة الإناث للنشاط البدني والرياضي في المدارس. غير أنه من المنصف والواقعي القول إن ظاهرة الإعفاء من حصص التربية البدنية والرياضية لم تعد حكرا على الجنس اللطيف، بل إن الذكور أصبحوا يفضلون الحصول على شهادات طبية تقضي بعدم قدرتهم على ممارسة الرياضة، وأسباب ذلك متنوعة، قد يكون بعضها مقبولا كوجود مانع صحي مثلا، وقد يكون متعلقا بأمور أخرى، كغياب التحفيز أو نقص المنشآت. ولعل هذا الواقع المقلق هو الذي دفع بالسلطات العمومية إلى إصدار منشور وزاري مشترك بتاريخ 7 أبريل 2004 وضع بعض الاشتراطات والإجراءات لقبول الإعفاء من حصص التربية البدنية والرياضية، حيث أصبح "يشترط تسليم شهادة طبية يسلمها حصريا أطباء الصحة المدرسية في إطار الفحوصات الدورية للكشف عن مختلف الأمراض، أو الفحوصات الفجائية أو للمتابعة، أو بعد دراسة الملف الطبي للتلميذ من طرف طبيب متخصص". (تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي. 2007).

### 5.8. مجتمع شباب لا يمارس الرياضة

على الرغم من تصنيف المجتمع الجزائري في صدارة المجتمعات الشبابية، بنسبة تتجاوز 69 بالمئة ممن تقل أعمارهم عن 30 عاما، وعلى الرغم من أن شريحة المتمدربين- من الابتدائي إلى الجامعة- تفوق ثلث عدد السكان

الجزائريين في سنة 2008، فإن نسبة ممارسي الرياضة (المدرسية والجامعية) تقدر على التوالي بـ 4 بالمئة و1.65 بالمئة، وتوضح هاتان النسبتان الضعيفتان جدا، مستوى العجز، ودرجة الإخفاق في دفع الجيل الجديد من الجزائريين إلى ممارسة النشاط الرياضي.

**الجدول: هيكل السكان حسب العمر والجنس  
(عن 10 000 في 01/07/2018)**

الفئة العمرية	الذكور	إناث	معا
00 an	124	117	241
01 04 ans	485	458	943
05-09 ans	524	496	1 020
10-14 ans	416	393	809
15-19 ans	352	337	689
20-24 ans	395	380	775
25-29 ans	438	424	862
30-34 ans	447	442	890
35-39 ans	407	399	807
40-44 ans	323	320	644
45-49 ans	272	275	548
50-54 ans	233	235	468
55-59 ans	186	187	373
60-64 ans	151	150	302
65-69 ans	117	113	230
70-74 ans	71	74	145
75-79 ans	57	50	117
80-84 ans	38	42	79
85 ans & +	29	30	59
TOTAL	5 066	4 934	10 000

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

وقد تساءل تقرير للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي - وهو هيئة استشارية تابعة لرئاسة الجمهورية - في تقرير نشر العام 2006 عن حجم الوسائل البشرية والمادية التي ينبغي تسخيرها من أجل تدارك العجز، في ظل النقص الفادح في الكوادر البشرية وفي التجهيزات على مستوى المؤسسات التربوية في مختلف الأطوار. فقد أحصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن نسبة ممارسة الرياضة في الجزائر لا تتجاوز 5 بالمئة، أي بمعدل رياضي واحد عن كل عشرين مواطنا، في مقابل، وجود رياضي واحد لكل ثلاثة فرنسيين، ورياضي واحد لكل ألمانيين اثنين. حيث تبرز هذه الفوارق حجم الممارسة الرياضية في أوساط الشعب على الرغم من أن كلا من فرنسا وألمانيا تسيران نحو مجتمعات الشيخوخة، إلا أن الثقافة ومستوى الوعي والتحضر، جعل من ممارسة الرياضة سلوكا عاما مشتركا، غير مرتبط بالسن، وهي الغاية نفسها التي ينشدها المشرع الجزائري في نصه التشريعي سنة 2004 على أن (الرياضة للجميع تتمثل في تنظيم التربية البدنية والتسلية الرياضية الترفيهية الحرة أو المنظمة لفائدة أكبر عدد من المواطنين دون تمييز في السن أو الجنس)، لكن هذه الغاية تبدو بعيدة التحقق في ظل الواقع الذي تتم فيه ممارسة النشاط البدني والرياضي في الجزائر.

ويرتبط عزوف الشباب الجزائريين عن ممارسة أية نوع من الرياضة في الوسط المدرسي، كما خارج أسوار المدرسة - في حقيقة الأمر - بمعوقات تقف أساسية، على رأسها النقص الفادح في التكوين المتخصص، بمعنى نقص عدد المدرسين المتخصصين، حيث تحصى

مصالح التربية الوطنية، في الطورين الأول والثاني، مدرسا واحدا متخصصا في التربية البدنية والرياضية لكل تسعة أقسام مدرسية، تضم كلا منها 31 تلميذا. بمعنى آخر، أن معدل التغطية المدرسية للنشاط التربوي الرياضي هو في حدود 275 تلميذا للمدرس الواحد، وهو مستوى ضعيف جدا عن التغطية المناسبة، خاصة إذا ما قورن بفرنسا مثلا (38 تلميذا للمدرس الواحد) أو ألمانيا (42 تلميذا). ولا تتوقف معطيات العجز عند هذا الحد، حيث يضاف إلى قلة المدرسين المتخصصين في مادة التربية البدنية والرياضية، النقص الكبير في عدد المنشآت الرياضية، حيث أحصت دراسة تقنية وميدانية أجراها العام 2016 خبراء لفائدة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نتائج مخيفة:

- 10907 مدرسة ابتدائية، تنعدم فيها تماما الهياكل الرياضية.
  - 93 بالمئة، من جملة 2300 متوسطة لا تملك قاعات رياضة.
  - 71 بالمئة تفتقر إلى منشآت رياضية.
  - ومن بين 860 ثانوية شملها الإحصاء، تبين أن:
  - 89 بالمئة لا تملك قاعات رياضة.
  - 63 بالمئة تفتقر إلى المنشآت.
- ويتواصل الإحصاء المخيف، إلى المنشآت الجامعية المخصصة للنشاط الرياضي، حيث تبينت المعدلات التالية:
- ملعب كرة قدم واحد لكل عشرين ألف طالب.
  - ملعب وواحد لكرة اليد لـ 17.900 طالب.
  - ملعب واحد للكرة الطائرة لـ 12.700 طالب.
  - قاعة رياضة واحدة لكل 32.000 طالب. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (2016).

## 9. الاستنتاج

إن هذه الأرقام والإحصاءات الصادرة عن هيئة رسمية تتبع رئاسة الجمهورية مباشرة تحيل إلى الواقع السيئ الذي تتم فيه ممارسة الممارسة التربوية للنشاط البدني الرياضي في الجزائر، على الرغم من المجهودات التي بذلتها السلطات العمومية في هذا المجال في السنوات الأخيرة، إلا أن التراكمات الحاصلة في هذا الميدان تبقى بحاجة إلى مخططات أكثر استعجالية وأعمق تخطيطا من أجل تدارك تلك النقائص.

ومثلما تقدم، فإن نقص الوسائل وقلة أعداد المتخصصين ليست السبب الرئيس في عدم إقبال المتدربين الجزائريين على ممارسة النشاط البدني الرياضي في المدارس أو خارجها، إذ أن التنظيم الاجتماعي للمجتمع الجزائري والبيئة النفسية التي تنمو فيها البنت داخل العائلة مازال تشكل عائقا متينا يحول دون دفع الجنس اللطيف إلى ممارسة الرياضة، حيث أصبح يلاحظ إقبال الفتيات على اقتناء شهادات طبية مجاملاتية لعدم ممارسة الرياضة، حيث أصبحت ظاهرة الإعفاء سمة ظاهرة في الوسط التربوي الرياضي في الجزائر، خاصة في الداخل المحافظ.

## 10. توصيات:

أية سياسة وطنية للنهوض بممارسة الرياضة المدرسية، ينبغي أن تمس ثلاثة اتجاهات أساسية:

- تحسيس المجتمع بأهمية الممارسة الرياضية، والاتجاه أكثر إلى المناطق المحافضة من أجل شرح ضرورة ممارسة الفتاة للرياضة، ولو بالإقناع الصحي، حيث تشير المنظمة العالمية للصحة أن استثمار دولار واحد في الرياضة يعادل توفير دولارين اثنين في نفقات

الصحة. وحسب وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات في الجزائر، فإن الدولة تنفق سنويا 73.2 دولار من أجل صحة كل مواطن.

- زيادة أعداد المتخصصين المؤهلين لتأطير النشاط التربوي البدني الرياضي، وتسليم منشآت إضافية لسد العجز.  
- تحيين التشريع الوطني المتعلق بالرياضة المدرسية خاصة في مجال تحديد المسؤوليات وضبط أطر تدخل المتعاملين الذين يمثلون الدولة أو الحركة الجمعوية الوطنية.

- ضبط آلية فعالة للتقويم في مختلف المستويات من الابتدائي إلى المستوى النخبوي العالي، من جميع النواحي: نفسيا واجتماعيا وماليا وقانونيا وطبيا.

- التشديد على مستوى مختلف المؤسسات التربوية في قبول شهادات الإعفاءات من ممارسة النشاطات البدنية والرياضية، والقيام بحملات توعية عامة لفائدة تحسيس العائلات، بشكل خاص، على أن ممارسة الرياضة في المؤسسات التربوية تعود بالفائدة على التلاميذ المتمدرسين، نفسيا وذهنيا وبدنيا، وتجعلهم يفرغون الشحنات السلبية التي قد تعيقهم في عملية التحصيل المدرسي في المواد التي تتطلب جدها عصيبا وذهنيا عاليا.

## 11. المراجع:

### أولا/ الكتب

- أمين أنور الخولي، (1996)، الرياضة والمجتمع، الكويت، سلسلة عالم المعرفة.
- حسن الشافعي، (2008)، الرياضة والقانون، الإسكندرية دار الوفاء.
- حسانين محمد صبحي، (2003)، القياس والتقويم في التربية الرياضية، القاهرة، مصر دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ط4.
- عفاف أحمد عويس، (1994)، ثقافة الطفل بين الواقع والطموحات، مكتبة الزهراء.
- عنيات محمد أحمد فرج، (1988)، مناهج وطرق تدريس التربية البدنية، القاهرة، دار الفكر العربي.
- ناهد محمود سعد، نيللي رمزي فهميم، (1998)، طرق التدريس في التربية الرياضية، ط1، القاهرة، مركز الكتاب للنشر.
- نجاح ياسر وثامر أحمد، (2015)، التحليل الحركي الرياضي، دار الضياء للطباعة، ط1، النجف الأشرف، العراق.

### ثانيا/ الوثائق والمنشورات

- الأمر رقم 81-76 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976 المتضمن قانون التربية البدنية والرياضية.
- القانون رقم 03-89 المؤرخ في 14 فيفري 1989 المتعلق بتنظيم وتطوير المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية
- الأمر رقم 09-95 المؤرخ في 25 فيفري 1995 المتعلق بتوجيه وتنظيم وتطوير المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية
- القانون رقم 10-04 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بالتربية البدنية والرياضية.
- القانون الرياضي قانون رقم 05/13 المؤرخ في 23 يوليو سنة 2013، المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول ممارسة المدرسية والجامعية. الجزائر. جويلية 2016.
- قرار رقم 65 مؤرخ في 12 جويلية 2018 يحدد كفايات تنظيم الجماعة التربوية ويسيرها.

باللغة الفرنسية:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/demographie-algerienne-2017>

Jacques Choque , Concentration et relaxation pour les enfants , Albin Michelk, Paris, France ?2016.